اللوازم الباطلة المترتبة على تأويلات المتكلمين الفاسدة لصفة النزول لله عز وجل

الباحثة/ بدرية بنت نشمي الرشيدي
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة- كلية الشريعة
جامعة القصيم

ملخص البحث:

تناول هذا البحث صفة النزول لله عز وجل، وهي صفة ثابتة لله عز وجل في السنة الصحيحة، وهي من صفات الكمال لله عز وجل.

ويكشف البحث أيضاً عن شبهات المتكلمين في نفي صفة النزول وتأويلاتهم لها، كما أشار هذا البحث إلى اللوازم الباطلة المترتبة على تأويلات المتكلمين الباطلة لصفة النزول لله عز وجل.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أمَّا بعد:

فإن العلم بأسماء الله وصفاته من أشرف العلوم؛ فهو العلم المؤدي إلى معرفة الله وعبادته وحده لا شريك له، ولأهمية هذا العلم عند أهل السنة أفردوه بالتصنيف ونصوا في جل مؤلفاتهم على عقيدتهم في أسماء الله وصفاته، وردوا على المخالفين بالأدلة الشرعية والعقلية.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

- أن هذه الصفة ورد ذكرها في أكثر من موضع في السنة النبوية الصحيحة، كما أنه لم ينقل عن أحد من السلف إنكارها أو تأويلها.
- ذكر اللوازم الباطلة المترتبة على تأويلات المتكلمين الفاسدة في الصفات.

الدراسات السابقة:

لم أجد بعد البحث كتابًا أو بحثًا مفردًا يغطي موضوع اللوازم الباطلة المترتبة على التأويل الفاسد لصفة النزول لله عز وجل، فموضوعاته متناثرة في بطون الكتب، فرغبت في بيان وجمع هذه الموضوعات في بحث مفرد، وإن كان هناك من تناوله ضمنا في مسائل صفات الله عز وجل.

منهج البحث:

سرت في البحث وفق المنهج التالي:

أولاً: قمت بتتبع واستقراء الكتب التي تناولت صفة النزول لله عز وجل وما يتعلق بها واستخراج تأويلات المتكلمين الفاسدة منها، فأبين أولاً المعتقد الحق -معتقد أهل السنة والجماعة- في الصفة، ثم أذكر تأويلات المتكلمين لها من كتبهم الأصلية ومراجعهم وأقوال شيوخهم إن أمكن ذلك أو مِن كتب المتقدمين الذين نقلوا أقوالهم، مع ذكر حجتهم العقلية أو النقلية على هذا التأويل، ثم بعد ذلك أبين اللازم الباطل المترتب على هذا التأويل الفاسد، دون الخوض في مناقشة استدلالهم على تأويلهم من كل وجه إلا ما دعت الحاجة إليه، لأن هذا ليس مرادي من هذا البحث، ولأنه قد تم مناقشتهم قديماً

وحديثاً من قبل أهل العلم، مع الإشارة في الهامش لتلك المراجع للاستزادة في إبطال تأويلهم .

ثانياً: عزو الآيات إلى سورها بذكر اسم الآية ورقمها.

ثالثاً: تخريج الأحاديث من مصادرها.

رابعاً: الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في البحث ترجمة مختصرة، عدا الصحابة والمعاصرين.

خطة البحث: جاءت خطة البحث في مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة، مقسمة على النحو التالي:

المبحث لأول: مجمل عقيدة أهل السنة في إثبات صفة النزول لله عز وجل.

المبحث الثاني: ذكر تأويلات المتكلمين الفاسدة لصفة النزول.

المبحث الثالث: اللوازم الباطلة المترتبة على تأويلات المتكلمين الفاسدة لصفة النزول.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

وأخيراً:

فهذا ما تيسر لي جمعه وبحثه، فما كان فيه من صواب وسداد فهو بتوفيق الله عز وجل، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمن نفسي ومن الشيطان، والله ورسوله صلى الله عليه وسلم منه براء.

المبحث الأول: مجمل عقيدة أهل السنة في إثبات صفة النزول لله عز وجل.

يثبت أهل السنة والجماعة صفة النزول لله عز وجل على ما يليق بجلاله وكماله، لأن الأخبار جاءت متواترة عن رسول الله ﷺ على ثبوت صفة النزول لله تعالى ومن ذلك:

- ما روي عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهم: إنهما شهدا على رسول الله ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله يمهل، حتى إذا ذهب ثلث الليل نزل إلى سماء الدنيا فيقول: هل من مستغفر؟ هل من داع؟ هل من سائل؟ حتى يطلع الفجر**»(١).

- وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ينزل الله ﷻ كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟**»(٢).

وهذه الأخبار على سبيل المثال لا على سبيل الحصر فهي كثيرة ومتواترة وأهل السنة قبلوا هذه الأخبار وأثبتوا النزول لله وأجمعوا على ذلك، يقول إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله: «نشهد شهادة مقر بلسانه، مصدق بقلبه مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب، من غير أن نصف الكيفية، لأن نبينا المصطفى لم يبين كيفية نزول خالقنا إلى سماء الدنيا، وأعلمنا أنه ينزل»(٣).

وقال أبو عمر الطلمنكي(٤) رحمه الله: «وأجمعوا -يعني السلف- على أن الله -جل وعلا- ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا على ما أتت به الآثار كيف شاء لا يحدون في ذلك شيئاً»(٥).

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني(٦): «ويُثبت أصحاب الحديث نزول الرب ﷻ كل ليلة إلى سماء الدنيا من غير تشبيه له بنزول المخلوقين ولا تمثيل ولا تكييف».(٧)

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل والإجابة فيه، ح٧٥٨.

(٢) متفق عليه: البخاري، كتاب التهجد، باب: الدعاء في الصلاة آخر الليل، ح ١١٤٥، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل والإجابة فيه، ح٧٥٨.

(٣) كتاب التوحيد لابن خزيمة ٢٨٩/١-٢٩٠.

(٤) الإمام الحافظ المقرئ أحمد بن محمد بن عبدالله بن لب بن يحيى المعافري الأندلسي، عالم أهل قرطبة، كان خبيراً في علوم القرآن، تفسيره وقراءاته وإعرابه وأحكامه ومعانيه، توفى سنة: ٤٢٩هـ. [ينظر: تذكرة الحفاظ ١٠٩٨/٣، والعبر ١٤٢/٢].

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥٧٧/٥.

(٦) هو الإمام العلامة، القدوة، المفسر، المذكر، المحدث، شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عابد بن عامر، النيسابوري، الصابوني. ولد سنة ٣٧٣هـ. وتوفي سنة: ٤٤٩هـ، - وأول مجلس عقده للوعظ إثر قتل أبيه في سنة ثنتين وثمانين وهو ابن تسع سنين، وكان يحفظ التفسير من كتب كثيرة، وكان من حفاظ الحديث. [ينظر: تاريخ الإسلام ٧٣٤/٩، وسير أعلام النبلاء ٤٠/١٨].

(٧) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ص٣٨.

المبحث الثاني: ذكر تأويلات المتكلمين الفاسدة لصفة النزول.

أنكر المتكلمون صفة النزول لله عز وجل رغم تواتر الأحاديث التي جاءت في إثبات هذه الصفة، وتأوَّلوا هذه الأحاديث بتأويلات باطلة ليس لهم فيها دليل لا من كتاب الله ولا من سنة رسوله ﷺ، وتأويلهم هذا مبني على أصلهم الفاسد في إثبات الأفعال الاختيارية لله ﷻ، حيث اعتقدوا أن إثبات الأفعال الاختيارية يستلزم حلول الحوادث بذات الله عز وجل وأن من حلت به الحوادث فهو حادث، ثم ينفونها عن الله بدعوى تنزيه الله عن الحدوث.

فقالوا: أن إثبات النزول يستلزم الانتقال والتغير والزوال فيكون الله تعالى من الآفلين، فيجب صرف ذلك إلى ما يستحق بالربوبية، وزعموا إن ثلث الليل يختلف باختلاف البلدان، فلا يمكن أن يكون النزول في وقت معين، ثم إن النزول بزعمهم يستلزم أن يخلو العرش من الله ﷻ ولذلك أوجبوا تأويل هذه النصوص عن ظاهرها(١).

واستدلوا بقول إبراهيم عليه السلام: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦﴾ [الأنعام:٧٦] ووجه استدلالهم بالآية: أن إبراهيم عليه السلام لما رأى هذه العلامات – الحركة والسكون والذهاب والمجيء– على الكواكب والشمس والقمر قال: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ فبين أن ما جاز عليه تلك الصفات لا يكون خالقاً(٢).

ثم تأولوا الآيات التي جاءت بإثبات صفة النزول وزعموا أن المراد بالنزول هو نزول أمره أو رحمته، أو نزول ملك، ونحو ذلك من التأويلات الباطلة، واتبعوا بذلك جهمًا وأتباعه، وخالفوا السلف.

وذكر الإمام الترمذي(٣) رحمه الله حديث (النزول) ثم ذكر إجماع أئمة الإسلام على ما يدل عليه وقال: «وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا التشبيه!»(٤).

يقول الغزالي(٥): «وأما قوله ﷺ: **«ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا»** فللتأويل فيه مجال من وجهين: أحدهما، في اضافة النزول إليه وأنه مجاز، وبالحقيقة هو مضاف إلى

---

(١) ينظر: تأويلات أهل السنة للماتريدي ٤٣٦/١، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص٤٠، ٤١، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في الاعتقاد للجويني ص١٦١. حققه وقدم عليه، د. محمد بن يوسف، وعلي عبد المنعم، الناشر مكتبة الخانجي –مصر–١٣٦٩هـ– ١٩٥٠م.

(٢) ينظر: التبصر في الدين للإسفرائيني ص١٦٠، ١٦١، وينظر: درء التعارض لشيخ الإسلام ٣١٠/١.

(٣) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الضرير فقد بصره –على الصحيح– في كبره بعد رحلته وكتابته العلم، كان عالماً حافظاً إماماً بارعاً، تتلمذ على يد البخاري، له عدة مصنفات منها: الجامع المشهور بسنن الترمذي .[ينظر: وفيات الأعيان ١٠٤/٤، وتذكرة الحفاظ ٦٣٣/٢، والسير ٢٧٠/١٣].

(٤) سنن الترمذي ٤١/٣–٤٢. تحقيق وتعليق: مجموعة من المحققين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

(٥) هو أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، أحد الأعلام وتلميذ إمام الحرمين، اشتغل بعلم الكلام مدة طويلة ثم تركه في آخر حياته، صاحب مؤلفات كثيرة أشهرها إحياء علوم الدين. توفي سنة ٥٠٥هـ. [ينظر: وفيات الأعيان ٥٨/٤، والعبر ٣٧٣/٢، ووفيات ابن خلكان ٣٥٣/٣].

إلى ملك من الملائكة كما قال تعالى: «واسأل القرية» والمسؤول بالحقيقة أهل القريـــة... الثاني: أن لفظ النزول قد يستعمل للتلطف والتواضع في حق الخلق كما يستعمل الارتفاع للتكبر، يقال فلان رفع رأسه إلى عنان السماء، أي تكبر، ويقال ارتفع إلى أعلى عليـــين، أي تعظم؛ وإن علا أمره يقال: أمره في السماء السابعة...»[١].

ويقول الآمدي[٢]: «وأما خبر النزول فإنه يحتمل أن يكون المراد: النزول بمعنـــى اللطف والرحمة وترك ما يليق بعلو الرتبة وعظم الشأن والاستغناء الكامل المطلق ولهـــذا تقول العرب نزل الملك مع فلان إلى أدنى الدرجات عند لطفـــه بـــه وإحاطتـــه بعنايتـــه وانبساطه في حضرة مملكته»[٣].

ورحم الله الفضيل بن عياض[٤] إذ قال : «إذا قال لك الجهمي: أنـــا أكفـــر بـــرب يزول عن مكانه فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما شاء» [٥].

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٤٠-٤١.

(٢) أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الفقيه الأصولي، الملقب سيف الدين الآمدي؛ من أئمة المتكلمين، له عدة مصنفات منها كتاب: «أبكار الأفكار» في علـــم الكـــلام. وكانت ولادته في سنة ٥٥١ه، وتوفي سنة٦٣١ه، وله ثمانون سنة. [ينظر: وفيات الأعيان ٢٩٣/٣. وسير أعلام النبلاء ٢٦٣/١٦].

(٣) غاية المرام للآمدي ص١٤٢.

(٤) هو ابن مسعود بن بشر، الإمام، القدوة، الثبت، شيخ الإسلام، أبو علي التميمي، اليربوعي، الخراساني، المجاور بحرم الله، ولد بسمرقند، ونشأ بأبيورد، وارتحل في طلب العلـــم، تـــوفي الفضيل يوم عاشوراء سنة: ١٨٧ه وقد نيف على الثمانين رحمة الله عليه.[ينظر : تذكرة الحفاظ ١٨٠/١، وسير أعلام النبلاء ٣٥٢/٧].

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٧٧/٥.

المبحث الثالث:اللوازم الباطلة المترتبة على تأويلات المتكلمين الفاسدة لصفة النزول.

- تأويلهم بأن الذي ينزل ملك؛ باطل، لأن الملائكة تنزل بالليل والنهار فلا فائدة من التخصيص بثلث الليل الآخر، كما قال تعالى: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ ﴾ [النحل:٢]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ [مريم:٦٤].

وفي الصحيحين: عن أبي هريرة وأبي سعيد ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج إليه الذين باتوا فيكم، فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهم يُصَلُّون، وتركناهم وهم يصلون**»(١).

- لو قدر أن النازل بعض الملائكة، وأنه ينادي عن الله كما حرَّف بعضهم لفظ الحديث فرواه «يُنزل» من الفعل الرباعي المتعدي أنه يأمر مناديًا ينادي؛ لكان الواجب أن يقول: من يدعو الله فيستجيب له؟ من يسأله فيعطيه، من يستغفره فيغفر له؟ كما جاء في الأحاديث ومنها ما روى أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا أحب الله العبد نادى في السماء: يا جبريل، إني أحب فلانًا فأحبه، فيحبه جبريل، ثم ينادي جبريل: إن الله يحب فلانا فأحبوه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول في الأرض**»(٢).

وقد بين النبي ﷺ الفرق بين نداء الله ونداء جبريل، فقال في نداء الله: «**يا جبريل، إني أحب فلانًا فأحبه**»، وقال في نداء جبريل: «**إن الله يحب فلانًا فأحبوه**»، وهذا موجب اللغة التي بها خوطبنا، بل وموجب جميع اللغات، فإن ضمير المتكلم لا يقوله إلا المتكلم. فأما من أخبر عن غيره فإنما يأتي باسمه الظاهر وضمائر الغيبة(٣).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٤): «إن السلطان إذا أمر غيره أن ينادي أو يكلم غيره أو يخاطبه؛ فإن المنادي ينادي: معاشر الناس، أمر السلطان بكذا، أو رسم بكذا، لا يقول: إني أنا أمرتكم بذلك، ولو تكلم بذلك لأهانه الناس ولقالوا: من أنت حتى تأمرنا؟! والمنادي كل ليلة يقول: «**من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟**» كما في ندائه لموسى عليه السلام: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب: فضل صلاة العصر، ح٥٥٥، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، ح٦٣٢، واللفظ له.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، ح٣٢٠٩، ومسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب: إذا أحب الله عبدًا حببه إلى عباده، ح٢٦٣٧.

(٣) ينظر: شرح حديث النزول ص٦٧. المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة: الخامسة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

(٤) هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسر البارع شيخ الإسلام علم الزهاد نادرة العصر، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن المفتي شهاب الدين عبد الحليم ، ولد سنة ٦٦١ ه ، وعني بالحديث ونسخ الأجزاء ودار على الشيوخ وخرج وانتقى وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه وفي علوم الإسلام وعلم الكلام وغير ذلك ، توفي سنة ٧٢٨ ه .[ينظر : تذكرة الحفاظ ١٩٢/١٤ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٨/١٦].

وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴿١٤﴾ [طه:١٤]، وقال: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [القصص:٣٠]. ومعلوم أن الله لو أمر ملكًا أن ينادي كل ليلة أو ينادي موسى لم يقل الملك: «**من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟**» ولا يقول: لا أسأل عن عبادي غيري»[(١)].

- لو كان المراد بالنزول هو نزول رحمة الله إلى السماء الدنيا لم يكن لنا فائدة إذا نزلت الرحمة إلى السماء الدنيا، وهذا من الغلط لأن رحمة الله ليس غايتها السماء الدنيا، بل إن الرحمة تنزل إلى الأرض حتى تبلغ الخلق[(٢)].

يقول شيخ الإسلام: «وإن تأول ذلك بنزول رحمته أو غير ذلك، قيل: الرحمة التي تثبتها إما أن تكون عيناً قائمة بنفسها، وإما أن تكون صفة قائمة في غيرها.

فإن كانت عيناً وقد نزلت إلى السماء الدنيا، لا يمكن أن تقول: من يدعوني فأستجيب له؟ كما لا يمكن الملك أن يقول ذلك.

وإن كانت صفة من الصفات، فهي لا تقوم بنفسها، بل لابد لها من محل. ثم لا يمكن الصفة أن تقول هذا الكلام ولا محلها. ثم إذا نزلت الرحمة إلى السماء الدنيا ولم تنزل إلينا، فأي منفعة لنا في ذلك؟»[(٣)].

- لو كان الذي ينزل في أخر الليل رحمة الله سبحانه لبقي الزمن أكثره بدون رحمه، ولكن رحمته تنزل كل وقت ولا تخصص بثلث الليل الآخر[(٤)].

- ولو كان الذي ينزل رحمة الله لكانت إلهاً مع الله لأنها تقول من يدعوني فأستجيب له، ومن يسألني فأعطيه؛ وهذا لا يمكن لأن الرحمة صفة من صفات الله، ولا يصح لنا أن ندعو صفات الله لأن من دعا صفات الله فهو مشرك، فلو قال يا قدرة الله اغفري لي. يا مغفرة الله اغفري لي. يا عزة الله أعزيني. فهذا لا يجوز، بل هو شرك، لأنه جعل الصفة بائنة عن الموصوف، مدعوة دعاءً استقلالياً وهذا لا يجوز[(٥)].

(١) شرح حديث النزول ص٦٨.
(٢) ينظر: شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين ص٢٨٠-٢٨١، دار الوطن للنشر، الرياض، ط: الأولى ١٤٢٦هـ.
(٣) شرح حديث النزول ص٣٨.
(٤) ينظر: شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين ص٢٨٠-٢٨١.
(٥) ينظر: شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين ص٢٨٠-٢٨١.

يقول الإمام الدرامي[١] في رده على بشر المريسي[٢]: «فإن قررت مذهبك لزمك أن تدعي أن الرحمة والأمر اللذين يدعوان إلى الإجابة والاستغفار بكلامهما دون الله. هذا محال عند السفهاء، فكيف عند الفقهاء؟ وقد علمتم ذلك ولكن تكابرون»[٣].

ويقول ابن تيمية رحمه الله: «أن قولهم هذا مخالفٌ لصريح النص في قوله تعالى: «**من يدعوني**» إذ إن الملك لا يمكن أن يقول للخلق من يدعوني فأستجيب له، لأن هذا لا يقدر عليه إلا الله، ولو أن أحداً قاله من الخلق لقلنا إنه نزل نفسه منزلة الخالق، والملائكة مكرمون عن هذا، فالملائكة يسبحون الله الليل والنهار لا يفترون، ويتبرؤون ممن يدعون غير الله»[٤].

- المعطلة تزعم أن المراد بالنزول هو نزول الأمر منه، وأيضاً يعتقدون أن الله ﷻ ليس فوق العالم، هذا تناقض يبطل مذهبهم، لأن النزول في لغة العرب لا يكون إلا من أعلى إلى أسفل.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «ثم إن نزول أمره ورحمته لا تكون إلا منه، وحينئذ فهذا يقتضي أن يكون هو فوق العالم، فنفس تأويله يبطل مذهبه؛ ولهذا قال بعض النفاة لبعض المثبتين: ينزل أمره ورحمته؛ فقال له المثبت: فممن ينزل؟! ما عندك فوق شيء؛ فلا ينزل منه لا أمر، ولا رحمة ولا غير ذلك؟! فبهت النافي وكان كبيرًا فيهم»[٥].

– إنه يلزمهم فيما أثبتوه نظير ما ألزموه لغيره فيما نفوه، ومثال ذلك: أنه إذا قال: النزول من صفات الأجسام، لأنه لا يعقل النزول إلا لجسم مركب، والله –سبحانه– منزه عن هذه اللوازم، فيلزم تنزيهه عن الملزوم. أو قال: هذه حادثة، والحوادث لا تقوم إلا بجسم مركب.

فإنه يقال له: وكذلك الإرادة، والسمع، والبصر، والعلم، والقدرة من صفات الأجسام، فإنا كما لا نعقل ما ينزل إلا جسمًا، لم نعقل ما يسمع ويبصر ويريد، ويعلم ويقدر إلا جسمًا.

---

(١) هو أبو سعيد عثمان بن خالد السجستاني، الحافظ الإمام الحجة صاحب التصانيف، أكثر من الترحال والتطواف في طلب الحديث، وكان لهاجاً بالسنة والمناظرة جذعاً في أعين المبتدعة، توفي: سنة: ٢٨٠ه، من مصفاته النقض على المريسي، والرد على الجهمية. [ينظر: تذكرة الحفاظ ٦٢١/٢، والسير ٣١٩/١٣].

(٢) بشر بن غياث بن أبي كريمة عبدالرحمن المريسي العدوي بالولاء أبو عبدالرحمن فقيه معتزلي زنديق اعتنق مذهب الجهمية توفي سنة: ٢١٨ه. [ينظر: وفيات الأعيان ٩١/١ وميزان الاعتدال ٣٢٢/١، وسير أعلام النبلاء ٣٣٦/٨].

(٣) نقض الدارمي على المريسي ٢١٤/١.

(٤) شرح حديث النزول ص٦٧.

(٥) شرح حديث النزول ص٦٧.

وإذا قيل: سمعه ليس كسمعنا، وبصره ليس كبصرنا، وإرادته ليست كإرادتنا، وكذلك علمه وقدرته.

قيل له: وكذلك نزوله ليس كنزولنا.

فإذا قال: ولا يعقل نزول إلا بالانتقال، والانتقال يقتضي تفريغ حيز وشغل آخر، فلو كان ينزل، لم يبق فوق العرش رب.

قيل: ولا يعقل في الشاهد إرادة إلا ميل القلب إلى جلب ما يحتاج إليه وينفعه، فإن قال: هذه إرادة المخلوق. قيل وهذا نزول المخلوق(١).

- يلزم على قولهم إن ظاهر الحديث غير مراد؛ الطعنَ في رسول الله ﷺ، والطعن في علمه وهو أنه كان يخبر الناس بنزول الرب وهو لا يفقه ما يقول ولا يعلم ما يجب لله من التنزيه، أو الطعن في بيانه وأنه كان يتكلم بحديث النزول دون أن يبين للناس أن الحق فيما يخالف ظاهر هذا الحديث.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فيلزمهم أن يكون الرسول الذي تكلم بحديث النزول لم يَدْرِ هو ما يقول، ولا ما عنى بكلامه وهو المتكلم به ابتداء. فهل يجوز لعاقل أن يظن هذا بأحد من عقلاء بنى آدم؟! فضلًا عن الأنبياء! فضلا عن أفضل الأولين والآخرين، وأعلم الخلق، وأفصح الخلق، وأنصح الخلق للخلق ﷺ؟! وهم مع ذلك يدعون أنهم أهل السنة، وإن هذا القول الذي يصفون به الرسول وأمته هو قول أهل السنة.

ولا ريب أنهم لم يتصوروا حقيقة ما قالوه ولوازمه. ولو تصوروا ذلك لعلموا أنه يلزمهم ما هو من أقبح أقوال الكفار في الأنبياء، وهم لا يرتضون مقالة من ينتقص النبي ﷺ، ولو تنقصه أحد لاستحلوا قتله. وهم مصيبون في استحلال قتل من يقدح في الأنبياء –عليهم السلام–، وقولهم يتضمن أعظم القَدْح؛ لكن لم يعرفوا ذلك. ولازم القول ليس بقول، فإنهم لو عرفوا أن هذا يلزمهم ما التزموه»(٢).

(١) ينظر: شرح حديث النزول ص ٢٣–٢٤، ومجموع الفتاوى ٣٥٢/٥ لشيخ الإسلام ابن تيمية.
(٢) شرح حديث النزول ص١١٣.

- يلزمهم تكذيب ما جاء به الرسول ﷺ والأخبار كثيرة متواترة وصحيحة، ولا يجوز رد شيء منها، يقول العلامة ابن الوزير[١]: «التكذيب لحديث رسول الله ﷺ مع العلم أنه حديثه؛ كفرٌ صريح»[٢].

ويلزم من طعن في صحة أحاديث النزول وردها، بحجة أن النزول لم يرد في كتاب الله تعالى منه أن يردوا جميع ما جاءنا عن رسول الله من أحاديث الأحكام وغيره وليس هناك فرق بينهما، لأن هذه الأحاديث ثابتة ومتواترة واتفقت الأمة على صحتها، فالذين نقلوا هذه الأحاديث عن رسول الله -عليه الصلاة والسلام- هم الذين نقلوا أحاديث الصلاة والأحكام، فإذا طعن هؤلاء بأحاديث النزول وردوها، للزم الطعن في الأخرى وردها، وهذا لا شك في بطلانه وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

وقد وروي عن إسحاق بن راهويه[٣] أن عبدالله بن طاهر[٤] أمير خراسان سأله، فقال: «يا أبا يعقوب، هذه الأحاديث التي تروونها في النُّزول والرؤية ما هي؟ فقال: رواها من روى الطهارة والغسل والصلاة والأحكام وذكر أشياء فإن يكونوا في هذه عُدولاً، وإلاَّ فقد ارتفعت، وبطل الشرع. فقال: شفاك الله كما شفيتني»[٥].

والمعطلة ردت هذا الحديث بحجج يزعمون إنها قضايا عقلية وأدلة قطعية وهي ليست كذلك فيموهون على الجهال ويقولون: «إن ثلث الليل يختلف باختلاف البلدان، فلا يمكن أن يكون النزول في وقت معين: «لقد رد عليهم ابن رجب الحنبلي بعد حكاية قولهم قائلاً: «ومعلوم بالضرورة من دين الإسلام قبح هذا الاعتراض، وأن الرسول ﷺ أو خلفاءه الراشدين لو سمعوا من يعترض به لما ناظروه، بل بادروا بعقوبته وإلحاقه بزمرة المخالفين المنافقين المكذبين»[٦].

وقالوا: إن النزول يستلزم أن يخلو العرش من الله عز وجل، وقد أبطل إسحاق بن راهويه هذه الشبهة الفاسدة في مناظرة جرت بينه وبين جماعة من الجهمية بحضرة

---

(١) هو: محمد بن إبراهيم بن علي المرتضى ابن الوزير، أبو عبدالله الإمام المجتهد الكبير، من علماء اليمن، تعلم بصنعاء وصعدة ومكة، له مؤلفات عديدة منها: إيثار الحق على الخلق، والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم وغيرها، توفي سنة: ٨٤٠هـ. [ينظر: البدر الطالع ٨١/٢، ومعجم المؤلفين ٣٥/٣].

(٢) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم٣٧٤/٢. حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم أبو يعقوب الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه، كان أحد أئمة المسلمين وعلماً من أعلام الدين، اجتمع له الحديث والفقه والصدق والورع والزهد، توفي : سنة: ٢٣٨هـ. [ينظر: تاريخ بغداد ٣٤٣/٦، ووفيات الأعيان ٢٠٥/١].

(٤) عبدالله بن طاهر بن الحسين بن مصعب بن زريق الخزاعي بالولاء، أبو العباس، أمير خراسان، من أشهر الولاة في العصر العباسي، للمؤرخين إعجاب بأعماله وثناء عليه. قال ابن خلكان: كان عبدالله سيداً نبيلاً عالي الهمة شهماً، وكان المأمون كثير الاعتماد عليه. [ينظر وفيات الأعيان ٨٣/٣، والأعلام للزركلي ٢٢٦/٤].

(٥) العواصم من القواصم ٣٠٣/٤.

(٦) فضل علم السلف على الخلف ص٣٩، حققه وعلق عليه محمد العجمي، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

الأمير عبدالله بن طاهر، فقال لهم: يستطيع أن ينزل ولا يخلو منه العرش أم لا يستطيع؟ قال: إن زعموا أنه لا يستطيع أن ينزل إلا أن يخلو منه العرش، فقد زعموا أن الله عاجز مثلي ومثلهم، وقد كفروا. وإن زعموا أنه يستطيع أن ينزل ولا يخلو منه العرش، فهو ينزل إلى السماء الدنيا كيف يشاء، ولا يخلو منه المكان(١).

وبهذا والله أعلم يتبن بطلان قول من نفى صفة النزول عن الله، وهذه اللوازم التي ذكرناها لازمة لهم لا محيد لهم عنها إلا بإثبات هذه الصفة كما أثبتها السلف والتابعون لهم بإحسان ولم ينكر هذه الصفة إلا الجهمية، فأيهما أحق بالاتباع قول رسول الله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم أم قول جهم؟

(١) ينظر: شرح حديث النزول ص٤٨-٤٩، والعرش للذهبي ١/٢٣٠، ٢٣١.

الخاتمة:

الحمد لله وحده على جزيل نعمه وعظيم كرمه، أحمده حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، على ما أنعم عليَّ بإتمام هذا البحث وتيسيره من غير حول مني ولا قوة بل بتوفيقه وفضله.

وفي ختام هذا البحث أدون أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله وأجملها فيما يلي:

- لا يجوز صرف الألفاظ الشرعية عن ظاهرها إلا بدليل صحيح من كتاب أو سنة، لأن تأويل الظواهر بلا دليل إلغاء لإرادة الشارع من اللفظ، واستبدالها بإرادة المؤول، وهو لا يجوز إطلاقاً.

- أن لازم القول لا ينسب إلى قائله إلا في حالة التزام القائل بهذا اللازم أما في حالة إنكاره أو السكوت عنه فلا؛ لأن نسبته إلى قائله وهو لم يلتزمه يترتب عليه نتائج سيئة من أبرزها اللوازم التي يكفر بها صاحب القول، ولأن الإنسان غير معصوم وله حالات نفسيةٌ تحول بينه وبين التفطن للازم، فقد يقول القول ويكون غافلاً عن لازمه، ولو نُبه إلى لازم قوله لرجع عن قوله.

- إن كل من خالف منهج وفهم السلف لابد له أن يقع في التناقض والاضطراب، والمتكلمون خالفوا الشرع وفهم السلف وقدموا عقولهم على النصوص الشرعية فترتب على هذا المنهج الفاسد لوازم باطلة لا محيد لهم عنها، إلا برفضهم لهذا المنهج والرجوع لفهم السلف الصالح الذين شاهدوا التنزيل وفهموا التفسير.

تلك أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا، سائلة مولاي وخالقي أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به، كما أسأله سبحانه أن يعصمنا من البدع والفتنة، وأن يختم لنا بالخير ولسائر المسلمين، وألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا؛ بمنه وكرمه إنه أرحم الراحمين.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات